مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد الثامن ،العدد الثالث ،جوان 2023، ص- ص1002.-1025

التنافس المالكي الحنفي ببلاد المغرب خلال القرن الثالث الهجري

The Maliki-Hanafi rivalry in Maghreb during the third century AH

د/ رابح رمضان(*)
جامعة عبد الحميد بن باديس/مستغانم، (الجزائر)، rabah79ramdane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 28 /2023/02 تاريخ القبول: 30 /2023/05 تاريخ النشر: 10 /2023/06

الملخص: يتناول هذا الموضوع إشكالية التنافس المذهبي بين المالكية والحنفية ببلاد المغرب، وما انجر عنها من تجاذبات مست الجوانب الدينية بل وتعدتها الى الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمع بلاد المغرب، وقد عرضنا تطور العلاقة بين المدرستين، فكان أئمة المذهب الحنفي السباقين الى الوصول للمنطقة، ومع ذلك نال المذهب المالكي حظا أوفر من الانتشار بالرغم من تأخره الزمني، وهذا نظرا لعدة عوامل ساعدت في رسوخه لدى ساكنة المغرب الإسلامي. وسوف نعرض مبادئ هذين المذهبين، والعوامل التي ساعدت على انتشارهما في إفريقية خاصة وباقي بلاد المغرب عامة، مع عرض لأهم الشخصيات التي درست هذان المذهبان، وكان لها دورٌ في ذيوع المذهبان وانتشارهما.

الكلمات الدالة: المذهب، الحنفية، المالكية، التنافس، الاختلاف، بلاد المغرب، إفريقية، القرن الثالث الهجري.

Abstrac: This topic deals with the problem of the sectarian rivalry between the Malikis and the Hanafis in the countries of the Maghreb, and the tensions that resulted from it that touched the religious aspects and even extended them to the political and social life of the society of the countries of the Maghreb. We presented the development of the relationship between the two schools. Al-Maliki is more fortunate to spread despite his time delay, and this is due to several factors that helped in his consolidation among the inhabitants of the Islamic Maghreb. We will present the principles of these two schools of thought, and the factors that helped their spread in Ifriqiya in particular and the rest of the Maghreb countries in general, with a presentation of the most important personalities who studied these schools, and had a role in the popularity and spread of the schools.

Keywords: Doctrine, Hanafi, Maliki, competition, difference, Maghreb countries, Ifriqiya, the third century AH.

* المؤلف المرسل.

1.مقدمة

تعود بوادر التعصب الديني في التاريخ الإسلامي إلى الخلافات السياسية والفكرية التي حدثت بين المسلمين خلال العقد الثالث من القرن الأول الهجري أو ما يصطلح عليه بالفتنة الكبرى، وقد أسفر هذا عن ظهور فرق وطوائف وجماعات تمذهبت بأفكار وآراء كانت تحملها، ثم تعصّبت لها وسعت جاهدة إلى نشرها والانتصار لها، فدخلت في نزاع مذهبي شديد فيما بينها.

وان المتتبع لتاريخ بلاد المغرب من الناحية المذهبية يدرك ذلك الزخم والتفاعل الثقافي الذي مرت به المنطقة، وبرز هذا خاصة خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين ، أي بعدما استقر الإسلام وترسخت مبادئه، فخلال هذه الفترة من تاريخ بلاد المغرب، يلاحظ انتشار مذهبين فقهيين كان لهما الفضل في تنشيط الحركة العلمية والثقافية ألا وهما المذهب المالكي والمذهب الحنفي، وقد ارتبط هذان المذهبان بعضهما ببعض من الناحية الزمنية، واتسمت العلاقة بينهما أحيانا بالاتفاق والتعايش واحيانا أخرى بالتنافس والنزاع على الخطط والمناصب كالإمامة والقضاء نظرا لأهميتهما في التمكين للآراء والأفكار، فشهدت بلاد المغرب جراء ذلك سجالا استمر الى ما بعد القرن 3هـ، وقد تفاعل أبناء المجتمع المغاربي من مختلف الفئات مع هذه المنازعات، فأسهم ذلك في اذكاء روح التنافس العلمي بين علماء المدرستين، حيث بذل جلهم جهودا معتبرة في سبيل نشر آراءهم بأساليب مختلفة ومتفاوتة.

وقد كان لكل ذلك آثار جلية في شتى مجالات الحياة، إلا أننا سوف نقتصر هنا على الحديث عن مظاهر التنافس والاختلاف ومظاهر الاتفاق والتعايش بين المدرستين، بالشكل الذي يبرز لنا عطاءات فقهاء المذهبين.

وسوف نعرض مبادئ هذين المذهبين، والعوامل التي ساعدت على انتشارهما في إفريقية خاصة وباقي بلاد المغرب عامة، مع عرض لأهم الشخصيات التي درست هذه المذاهب، وكان لها دورٌ في ذيوع المذهبان وانتشارهما.

2. أصول المذهب المالكي وانتشاره ببلاد المغرب

1.2 عوامل نتشاره ببلاد المغرب

وكان انتشار المذهب المالكي[1] بداية بالأندلس على يد أمرائها وخاصة الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل وابنه عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بعده، ومن اهم العلماء الذين جاءوا به من الحجاز الى الاندلس نجد يحي بن يحي الليثي[2]، الذي كان مكينا عند السلطان، فكان يختار للقضاء من هم على مذهبه فأقبل الناس اليه. وبذلك تم استبدال مذهب الاوزاعي في الاندلس بمذهب مالك بن انس، مع منع المذاهب الأخرى، يقول ابن حزم في هذا الصدد:" مذهبان انتشرا عندنا في اول امرهما بالرياسة والسلطان ... ومنها مذهب مالك عندنا بالأندلس، فان يحي بن يحى الليثي كان مكينا عند السلطان مقبول القول في القضاة، وكان لا يلي قاض في اقطار بلاد الاندلس، الا بمشورته واختياره. ولا يشير الا بأصحابه ومن على مذهبه، والناس سراع الى الدنيا، فاقبلوا على ما يرجون بلوغ اغراضهم به. وكذلك جرى الامر بإفريقية لما ولي القضاء بها سحنون بن سعيد، ثم نشا الناس على ما انتشر[3]. وبذلك أصبح مذهب الامام مالك، هو المذهب الرسمي للدولة الاموية في الاندلس.

وعن الاخذ بمذهب أهل المدينة عند المغاربة يذكر عبد الهادي حميتو:" ولقد غدا الاخذ بمذاهب المدنيين شعار الدولة في الاندلس، وتجاوز الامر فيه مستوى الاقتناع والاقناع بجدارته واحقيته، الى مستوى الالزام الذي لا خيار فيه لاحد"[4]. ويضيف عبد الهادي:" يتجلى طابع القسر والالزام في هذه الأوامر الرسمية، في المنشور الخلافي الذي بعث به الحكم المستنصر الى الفقيه إبراهيم، ومما جاء فيه قوله:" كل من زاغ عن مذهب مالك فانه ممن رين على قلبه، وزين له سوء عمله، وقد نظرنا طويلا في اخبار الفقهاء، وقرانا ما صنف في اخبارهم الى يومنا هذا، فلم نر مذهبا من المذاهب غيره أسلم منه ..."[5].

وقد كان لمجيء الجند الفاتح لإفريقية، وما تلاهم من العشرة التابعين[6]، الذين أرسلهم الخليفة عمر بن عبد العزيز في مستهل القرن الثاني الهجري، وكانوا في الغالب من أهل الحجاز الذين اعتمدوا على النصوص الشرعية[7]، فكان بذلك اهل المغرب يحاولون الابتعاد قدر الإمكان عن

التحريف والتأويل الذي تمثله مذاهب الفرق الأخرى، وهذا ما جعلهم يميلون الى مذهب الامام مالك ويتمسكون به[8].

ولعبت الرحلات العلمية إلى بلاد الحجاز دورًا بارزًا في نشر المذهب المالكي، باعتبارها مهبط الوحي، فضلاً عن ارتباط الحجاز بإفريقية عن طريق الحج، فانفردت المدينة بمعظم طلبة وفقهاء المغرب[9].

وكذلك ساعد التوافق والتشابه بين طبيعة مذهب الإمام مالك وبيئته الحجازية التي يغلب عليها البداوة ، وجغرافية بلاد البربر التي كانت هي الأخرى تتشابه في سماتها العامة بالبيئة الحجازية سواء من ناحية الميل الى البداوة وكذا وجود النظام القبلي، وهذا ما ساعد في انتشار المذهب بينهم [10] كما كان لتوثق الصلة بين علماء المالكية في القيروان والإمام مالك في المدينة، نظرا لظهور بعض القضايا الفقهية والعقدية المستجدة، التي اشكلت على فقهاء وقضاة المغرب فكانوا يبعثون باستفساراتهم إلى الإمام مالك طالبين رايه فيها، مثال ذلك ما كان يبعث به القاضي عبد الله بن غانم وغيره من القضاة.

ولقد لعب تلاميذ واتباع الامام مالك المغاربة خاصة، دورا كبيرا في نشر هذا المذهب ببلاد المغرب، فكان الناس يذهبون من هذه المناطق للحج، فلا يجدون فقيها تجيز له الدولة الفتوى الا مالكا، فأخذوا مذهبه، فيقول ابن خلدون:" واما مالك، فاختص بمذهبه اهل المغرب والاندلس، ولم يقلدوا غيره الا في القليل، فرحلتهم كانت غالبا الى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم، ولم يكن العراق في طريقهم فاقتصروا على الاخذ عن علماء المدينة يومئذ، وامامهم مالك وتلاميذه من بعده، فرجع اليه اهل المغرب والاندلس فقلدوه"[11].

فمذهب الإمام مالك لم يكن وليد عصر الأغالبة، وإنما دخل البلاد قبل قيام دولتهم على يد مجموعة من العلماء من أبرزهم عَلِيُّ بن زياد الطرابلسي ثم التونسي.[12] الذي يعتبر أول من أدخل الموطأ إلى بلاد المغرب، وكتب مسائل في الفقه والفتاوى التي تكلم بها مالك بن أنس، كما أنه أقبل على تصنيف المسائل وتبويبها وإخراجها على موضوعات الأحكام الفقهية [13]،

فيذكر القاضي عياض أن عليا بن زياد:" هو أول من أدخل الموطأ وجامع سفيان الى المغرب، وفسر لهم قول مالك ولم يكونوا يعرفونه"[14].

ويلي علي بن زياد في نشر المذهب أسد بن الفرات، الذي مزج بين المذهبين المالكي والحنفي[15] في شكل جديد يطلق عليه الأسدية، فحاول أن يوفق فيها بين أصول المذهبين، فازداد الناس معرفة بفقه مالك، ويلي أسد الإمام سحنون الذي يعد شيخ السنيين ويعتبر عصره هو العصر الذهبي للمذهب المالكي، وذلك من خلال مدونته التي اشتملت على المذهب المالكي، وأصبحت هذه المدونة مرجع الأحكام القضائية والفقهية لأهل المغرب. وقد تعصب العلماء والدارسون للمذهب المالكي، لدرجة أنهم رفضوا دراسة أي مذهب آخر خاصة بعد مدونة سحنون.[16]

2.2 أصول المذهب المالكي

1.2.2القران الكريم وحجيته

وهو أصل الأدلة وأقواها، وكما عرفه ابن جزي وابن عاصم" ونعني بالقران العظيم المكتوب بين دفتي المصحف المنقول الينا نقلا متواترا بالقراءة المشهورة"[17]. وحجية القران في المذهب المالكي يوضحها الباجي قائلا:" ولا يصح التعلق الا بما يثبت على وجه التواتر، لأنه إذا لم يكن متواترا لم يكن قرانا وإذا لم يصح كونه قرانا لم يصح التعلق به"[18]، ويضيف ابن العربي:" ان البراءة الشاذة لا توجب حكما... لأنه إذا سقط أصلها، فأولى وأحرى ان يسقط حكمها"[19]. والذي يظهر ان مالكا يرى حجية القراءة الشاذة، وذلك لان القراءة الشاذة اما تكون قرانا او قولا عن النبي ﷺ او قول الصحابي، وعلى الاخذ بأضعف الاحتمالات وهو انها قول صحابي نجد ان قول الصحابي حجة عند مالك، فتكون القراءات الشاذة حجة"[20].

2.2.2 السنة وحجيتها في المذهب المالكي

السنة في اصطلاح الأصوليين هي ما اضيف الى رسول الله ﷺ من قول او فعل او تقرير، والسنة حجة باتفاق المسلمين، ولم ينكر أحد حجية السنة من حيث هي سنة، لكن قد ترد من حيث احتمال الخطأ والسهو ونحوهما على الراوي[21]. وكان شرط مالك في قبول الرواية

بالإضافة الى الشروط المتفق عليها كالإسلام والعقل والبلوغ عند أداء الرواية والعدل والضبط، ان يكون الراوي فقيها يعرف ما ينقل[22]. ويقصد الامام مالك بمن افتقد لشرط العدالة ومنها السفيه وهو من ارتكب شيئا من المعاصي ومنها شرب الخمر او اكل الربا او من يعصر الخمر ويبيعها، واما من يشرب النبيذ فقد اختلف النقل عن مالك في شانه، فنقل عن مالك انه قال: "أحده ولا اقبل شهادته" وهذا هو المشهور عنه[23].

3.2.2 الاجماع وحجيته

فالإجماع هو الاتفاق لغة، اما في اصطلاح الأصوليين، فهو اتفاق مجتهدي امة الإجابة بعد وفاة النبي ﷺ في عصر على أي امر كان[24]. اما الاجماع الذي يقول به مالك فهو اجماع اهل المدينة وهذا ما يذكره القاضي عياض:" ومما ذكره المخالفون عن مالك انه يقول، ان المؤمنين الذين امر الله باتباعهم هم اهل المدينة"[25]. وقد قال مالك:" لم اخذ مسألة واحدة الا بعد ان اعرضها على الآية والسنة واجماع الامة وعمل اهل المدينة"[26]. ومعنى عمل اهل المدينة وحجيته، فهو اجماع الصحابة والتابعين، وقد عرفه الشعلان:" انه ما اتفق عليه العلماء والفضلاء بالمدينة كلهم او اكثرهم في زمن مخصوص سواء كان سنده نقلا او اجتهادا"[27].

وكما كان الامام مالك ثقة يهتم بالحديث والاثر فهو كذلك صاحب رأي، اخذه من شيخه ربيعة الرأي[28]. ولكنه لم يسرف في الرأي مثل ابوحنيفة، ومن ذلك ما ذكره عنه ابن عبد البر في قول احمد لما قيل له:" أليس مالك تكلم بالرأي"؟ قال:" بلى، ولكن أبو حنيفة أكثر رأيا منه".

3. أصول المذهب الحنفي وانتشاره ببلاد المغرب

1.3 ظروف انتشار المذهب الحنفي ببلاد المغرب

ولقد كتب لهذا المذهب الأسبقية في دخوله إلى بلاد المغرب حيث أقبل الناس عليه في بداية انتشاره خاصة في ظل الخلافة العباسية؛ لذلك شغل رجاله المناصب العلمية والسياسية في الخلافة العباسية، وأدى هذا إلى انصرافهم عن تدوين تراجم رجال أهل المذهب ردحًا طويلاً من الزمن.[29]

ومن أهم الشخصيات التي ساندت الأغالبة في تأييد هذا المذهب وانتشاره "عبد الله بن غانم" الذي درس المذهبين المالكي والحنفي، وقام بتدريسهما معًا، وكان يحكم بهما، و"أسد بن الفرات" الذي لعب دورًا فعالاً في نشر أصول هذا المذهب، والمزج بينه وبين مذهب الإمام مالك، وكان يدرس هذين المذهبين لطلاب المالكية والحنفية. بالإضافة إلى بعض الشخصيات الأخرى مثل سليمان بن عمران، وابن عبدون وغيرهم من الفقهاء والقضاة. وعلى الرغم من محاولات الأغالبة وبعض الفقهاء في نشر المذهب الحنفي فإنه لم يكتب لهم النجاح، ولم يحظ أتباع أبي حنيفة بنفس المكانة التي حظي بها أتباع الإمام مالك؛ لذلك أهملت كتب الطبقات والتراجم ذكرهم، واكتفت بنعتهم بأهل العراق أو الكوفيين[30]

كما سبق وان اشرنا فان المذهب الحنفي كان من بين أولى المذاهب انتشارا ببلاد المغرب ونخص بالذكر افريقية العباسية الأغلبية، ولكن هذا لا يعني عدم انتشاره في باقي مناطق المغرب فقد روى المقدسي عن جملة من مشايخ الاندلس أن المذهب الحنفي كان واسع الانتشار بها مثلما هو عليه الشأن بالمغرب ولكن نتيجة لقرار سياسي تم اخراج أصحاب ابي حنيفة وبقي أصحاب مالك وقد علل السلطان ذلك بالقول ، لا احب ان يكون في عملي مذهبان، ورغم وجود إشارات الى حضور قلة من الاحناف بالأندلس فإننا نرجح ان الأوزاعية آنذاك كانوا اكثر عددا من الاحناف ولا سيما ان مذهبهم يذكر ببلاد الشام وبالتالي بالأمويين[31]. اما ذكر الاحناف فهو يرتبط بالعراق أي بالعباسيين أعداء الامويين، واما المغرب الأقصى فيذكر الناصري:" ان المذهب الحنفي ظهر ظهورا كثيرا بإفريقية، ثم دخل الى ما وراءها من المغرب قديما بمدينة فاس"[32].

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار المذهب الحنفي، بعض الرحلات التجارية التي كانت من العراق إلى المغرب، وكان التجار يحملون معهم أصول المذهب الحنفي مما شجع بعض المغاربة على التوجه إلى العراق لتلقي العلم على يد الإمام أبي حنيفة النعمان وتلاميذه [33] ومساندة الأمراء الأغالبة لهذا المذهب ورجاله باعتباره المذهب الرسمي للدولة العباسية، ويعد ذلك من مظاهر التبعية الاسمية للخلافة العباسية[34]. ورغبة الأمراء أنفسهم في تحجيم انتشار

المذهب المالكي والحد من نفوذه، لكي يحدثوا نوعًا من التوازن بين العامة ومعظم فقهاء المذهب المالكي[35]، وبين الطبقتين المتوسطة والخاصة اللتين تعتنقان المذهب الحنفي[36]، ويرجع ذلك إلى المرونة التي تميز بها هذا المذهب، والتي تُشْبِع رغبات ومتطلبات الامراء الاغالبة نظير تشدد أئمة المذهب المالكي[37].

ولذلك فقد بقي المذهب الحنفي على الأرجح مسيطرا بأفريقية الى منتصف ق3هـ /9م فقد تجنب سحنون الرد على ائمة الحنفية وسعى الى تركيز سلطته للتمكن من القضاء على الاتجاهات "المبتدعة"، وهذا يعني ان العلاقة بين المالكية والحنفية كانت على الأقل ظاهريا حسنة بين المجموعتين في البداية[38]. وحسبما يذكر الهنتاتي فان نجاح المالكية في توجيه ضربة قاسية الى أصحاب الاتجاهات المبتدعة" حسب اصطلاحهم مثل" الاعتزال" و" الاباضية" خلق شبه فراغ فكري لدى علماء افريقية ووقع سد هذا الفراغ جزئيا بتنازع ظهر بين أبناء البيت الواحد من جهة أي فيما بين علماء المالكية، ثم بعد ذلك بينهم وبين علماء بقية المذاهب السنية الأخرى كالحنفية[39].

اما عن كيفية انتشار المذهب وتمكنه في افريقية فيقول ابن حزم في هذا الصدد:" مذهبان انتشرا عندنا–في اول امرهما–بالرياسة والسلطان، ومنها مذهب ابي حنيفة، فانه لما ولي القضاء أبو يوسف، كانت القضاة من قبله من اقصى المشرق الى اقصى عمل افريقية، فكان لا يولي الا أصحابه والمنتسبين لمذهبه... والناس سراع الى الدنيا، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ اغراضهم به... وكذلك جرى الامر بأفريقية لما ولي القضاء بها سحنون بن سعيد، ثم نشا الناس على ما انتشر"[40]. ويعود الفضل في دخوله الى بلاد المغرب إلى شخصية عبد الله بن المغيرة الكوفي[41]، الذي قدم إلى إفريقية في تاريخ مجهول. وكذلك إلى عبد الله بن فروخ الفارسي (ت حوالي 185هـ/801م) تلميذ أبي حنيفة، وعبد الله بن غانم (ت190هـ/805م)[42].

2.3 أصول المذهب الحنفي

اما طريقة الاستنباط وترتيب الأدلة في المذهب الحنفي فقد قال أبو حنيفة:" آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فاذا لم أجد فيه اخذت بسنة رسول الله ﷺ والاثار الصحاح عنه التي فشت في

ايدي الثقات، فاذا لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله، اخذت بقول أصحابه من شئت، ثم لم اخرج عن قولهم الى قول غيرهم فاذا انتهى الامر الى إبراهيم والشعبي وابن سيرين وسعيد بن المسيب وعد رجالا من التابعين فلي ان اجتهد كما اجتهدوا وفي رواية فهم رجال ونحن رجال"[43].

وهذا المسلك فيه رد قاطع على من ادعى انه كان يترك الحديث ويعمل بالرأي وحده، نعم انه كان يتشدد في قبول الحديث والعمل به لما قدمنا من ان اهل العراق كثر فيهم وضع الحديث فوضع شروطا لقبول الحديث لم يسلم معها الا القليل ومع ذلك لم يطعن أحد من معاصريه الائمة الاعلام في دينه ولا في خلقه بل كلهم أثنى عليه ثناءا جميلا، فهذا سفيان الثوري وابن المبارك يقولان:" أبو حنيفة أفقه الناس" وقال الامام مالك:" انه لفقيه"، وقال الامام الشافعي:" الناس عيال في الفقه على أبو حنيفة"[44].

وفي هذا اجمال لما تقدم من مصادر فهو يأخذ بالكتاب ثم بالسنة التي توفر فيها ما شرطه من الشهرة، وان كان المروي عنه من الفروع يفيد انه اخذ باحاديث لم يتوفر فيها الشهرة بل هي اخبار الاحاد والاحاديث المرسلة "مرسل الصحابي والتابعي"، والاجماع متى وجد ونقل صحيحا وقول الصحابي فيما ليس للاجتهاد فيه مجال لأنه يظنه اثرا رواه الصحابي عن الرسول ﷺ ولم يسنده اليه، وهذا يقدمه على القياس، واما ما فيه مجال للاجتهاد فما كان يقدمه على القياس الا اذا وجد معه دليلا أخر يرجحه ومن هنا تحمل العبارة الواردة عنه مطلقة في العمل بقول الصحابي على انها مقيدة بما اذا لم يعارضه قياس او دليل اخر.

وبعد هذا يعمل بالقياس والاستحسان والعرف ويلاحظ ان بعض أنواع الاستحسان تتفق مع ما اخذ به غيره من المصالح المرسلة فيكون من أصول مذهبه المصالح المرسلة وان لم يأخذ بها بهذا العنوان[45].

4. التنافس الحنفي والمالكي ومظاهره

وقبل التوغل في الحديث عن مظاهر التنافس والنزاع بين المالكية والحنفية بأفريقية انه لحري بنا أولا ان نحدد جذور هذا النزاع واسبابه.

فالخلاف بين الملكية والحنفية له جذور بعيدة تتجاوز حدود افريقية أي انه انطلق من المشرق، لينتقل فيما بعد الى إفريقية، ساهم في ذلك الخلاف بشكل كبير التباين بين البيئتين الحجازية والعراقية ومن هنا اتى الخلاف بين المدرستين في المنهج الفقهي[46].

ان المتتبع لما جرى بين المالكية والحنفية ببلاد المغرب يدرك أن ذلك ما هو الا جزء من الصراع القديم في بلاد المشرق انتقل صداه في منتصف ق2هـ الى بلاد المغرب، ودليل ذلك ان الامام مالك بن انس ذكر الامام ابوحنيفة في بعض الروايات التي قد تثبت او لا تثبت، أنه قال:" الداء العضال: الهلاك في الدين، وأبو حنيفة من الداء العضال"[47]. وكذلك اتهام الإمام أبي حنيفة وأتباعه باعتناق مذهب الجهمية، والقول بالإرجاء، قال ابن عبد البر: "كثير من أهل الحجاز استجازوا الطعن على أبي حنيفة لرده كثيراً من أخبار العدول، وكان يقول: الطاعات من الصلاة وغيرها لا تسمى إيماناً، وكل من قال من أهل السنة: الإيمان قول وعمل ينكرون قوله ويبدّعونه بذلك، وكان مع ذلك محسوداً لفهمه وفطنته"[48]، كما كان أهل الرأي عموما يوافقون بعض الفرق الكلامية فيها كالقول في مسألة خلق القرآن والتي أصبحت الحدَّ الفاصل بين الناس لاسيما إبان محنة الإمام أحمد.

ولقد اشتد الخلاف الفقهي بين اهل الراي في الكوفة (مذهب ابوحنيفة والثوري) وبين اهل المدينة (أساتذة مالك) فاستغل الخليفة المنصور العباسي هذا الخلاف بين اهل العراق واهل المدينة، فأخذ يقوي جانب العراقيين ويشد ازر الامام ابوحنيفة واصحابه ويستغل الموالي ليحط بذلك من انفة العرب، وخصوصا المدنيين منهم الذين كانوا يصرحون بعدم شرعية بني العباس[49]. ومن هنا يتضح دور السياسة الجزئي في ترسيخ المذاهب الإسلامية، وتمكن بعد ذلك خلفاء بني العباس من احتواء مذهب الامام ابوحنيفة النعمان وتبنيه، بتقريبهم لابي يوسف، ومُحَمَّد بن الحسن الشيباني، والحسن بن زياد اللؤلؤي، واناطة القضاء والافتاء بهم.

اما في بلاد المغرب فنشير أولا الى انه من الممكن ارجاع نقطة انطلاق هذا الصراع بين المذهبين الى عهد اسد بن الفرات الذي دخل في خلاف مع سحنون بسبب مسالة تصحيح الاسدية وربما لهذا السبب جعل المؤلف فندرهايدن[50] ذلك الصراع يمتد على قرن أي ما يقابل

تقريبا العهد الاغلبي وإثر ولاية سحنون القضاء يظهر ان المدرستين دخلتا في مرحلة تعاون، وبعد ذلك يعود النزاع ثانية خلال فترة قضاء سليمان بن عمران[51].

تعود البوادر الأولى للتنافس بين المذهبين الى النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وهذا بسبب تعصب البعض لرأي واجتهاد شيوخه، من ذلك ما ذكره القرشي عن الفقيه الحنفي مُسعر بن كدام (ت155هـ) كان فيه غلو في تعظيمه للإمام أبي حنيفة النعمان، فكان يقول: "جعلتُ أبا حنيفة حجة بيني وبين الله "[52]. كما ذكر الشيرازي عن الفقيه المالكي أبا يحي زكريا بن يحي الوقاد (ت181هـ) أنه كان يغلو في الإمام مالك بن أنس، ويتعصب له على أبي حنيفة[53]. وفي موضع آخر يذكر لنا ابن حجر أحد الشواهد عن فقيه مالكي يدعى أصبع بن خليل القرطبي (ت272هـ)، وكان شديد التعصب للمذهب المالكي حتى أنه اختلق حديثا في ترك رفع اليدين في الركوع والرفع منه، فكشف الناس أمره[54].

رغم وجود بعض الصراع المذهبي بين الفريقين المالكي والحنفي، وهذا امر طبيعي نظرا للاختلاف في النهج، فاءن هذا لم يمنع من وجود مظاهر للاتفاق والتعايش بين المذهبين، فاذا ما قارنا بين ما حدث في بلاد المشرق وما حدث ببلاد المغرب، فيمكن القول وباطمئنان ان التنافس الحنفي المالكي بإفريقية لم يمر بأزمات عنيفة بل انه من المرجح ان تكون العلاقة بين المدرستين قد عرفت فترات من الوئام والوفاق وهو امر نستخلصه مما ذكره المقدسي (ت375هـ/985م):" وما رأيت فريقين أحسن اتفاقا واقل تعصبا منهم[55]. لم لا إذا ذكرنا بان كليهما ينتميان الى الاتجاه السني ويتفقان في عدة فروع مثل مسائل الاذان والصلاة ومقدار الصاع والمسح على الخفين وعدم البسملة بصوت مرتفع في الصلاة وغيرها من الفروع.

ومظهر آخر للاتفاق بين المالكية والحنفية في العهد الاغلبي يتجلى في التعاون المالي بينهم، فقد عرفتنا المصادر ببعض حالات لعلماء المالكية قدموا مساعدات مالية لحنفيين معوزين مثل معمر بن منصور الذي كان سحنون " يوجه اليه بالعشرة دنانير ونحوها صلة" والذي منحه عبد الله بن طالب خمسين مثقالا[56]. وهدف المالكية من ذلك قد يكون دعائي اذ انهم يسعون من وراء ذلك الى تحييد بعض الحنفيين وربما تحويلهم الى المذهب المالكي، وان لم تكلل دائما هذه

الطريقة بنجاح كبير في تحويل بعض الحنفيين الى المذهب المالكي، بما اننا رأينا أعلاه ان معمر شمت بابن طالب عندما عزل عن القضاء[57]. فقد اعترضنا رغم ذلك خبران يفيدان بتحول بعض الحنفيين الى المذهب المالكي في العهد الاغلبي[58].

والخبر الأول يخص حنفيا من طرابلس الغرب فقد ذكر المالكي ان أحد أصحاب سحنون راي لدى طرابلسي كتبا قد محيت وكتب فيها قول اهل المدينة فسأله عم ذلك فقال له كنت اسمع قول اهل العراق، فرأيت في منامي كأني واقف في وسط غدير وقد اصابني عطش شديد بلغ مني، فاذا شربت من الماء شربت دما..." فمضى الى شيخ قاعد " ووجهه الى القبلة" وسأله ماء ...فقال له: هل الاداوة التي معك في يدك...فناولته الاداوة فصب لي فيها ماء فشربته فرويت". فسال عن تأويل الرؤيا، فقيل له:" تطلب علما لا تنتفع به، وسيبدلك الله تعالى به علما خيرا منه، فقلت في نفسي، ما هو الا قول اهل العراق، فتركته وطلبت قول اهل المدينة من كل طريق" وفي رواية القاضي عياض ان ذلك الشيخ هو سحنون:" فصحبته وتركت مذهبي وصرت الى مذهبه"[59].

والخبر الثاني يخص حوالي سبعين حنفيا وغيرهم، تحولوا الى المذهب المالكي في أواخر العهد الاغلبي، فقد ذكر اللبيدي في إطار حديثه عن حمدون بن مجاهد (ت321هـ/933م) المرابط بقصر زياد، ان أبا حفص عمر بن مثنى قال: "ولقد صلى بنا حمدون بن مجاهد القيام ليلة 27 من رمضان فبكى وابكى، وتاب في تلك الليلة على يديه ممن يشرب المسكر وغير ذلك نحو سبعين رجلا"[60].

ومن خلال هذه الاخبار التاريخية يمكن ان نستنتج ان عددا من الحنفية هم بصدد التحول الى المذهب المالكي خلال ق9/3م وخاصة خلال نصفه الثاني، وبعبارة أخرى ان المذهب المالكي هو بصدد التوسع بخطى ثابتة على حساب المذهب الحنفي[61]

بالرغم من وجود التوافق بين المذهبين المالكي والحنفي في بلاد المغرب، الا انه يلاحظ أن هذين المذهبين ظهرت بينهما بعض الصراعات، التي اتخذت اشكالا مختلفة، منها الفقهية ومنها السياسية، وتجسد هذا في المناظرات والردود الفقهية أحيانا والصراع السياسي حول الخطط

والمناصب كالقضاء والفتيا أحيانا أخرى، نظرا لأهميتهما في التمكين للأفكار والآراء، وقد كان فقهاء المالكية رغم عدم تمكنهم السياسي ، من اشد اهل السنة مقاومة لمخالفيهم الحنفية ، حيث دافعوا بقوة عن مذهبهم ، والثبات على المبدأ في شتى الأحوال والظروف، فشهدت افريقية جراء ذلك نزاعا شديدا بين الطرفين ، وقد تفاعل أبناء المجتمع الإفريقي من مختلف الفئات مع هذه الصراعات والمنازعات نظرا لكون الأطراف المتصارعة عملت جاهدة لتكوين قاعدة اجتماعية واسعة لها، تكون سندا لها لتحقيق ما تصبوا اليه من اهداف[62] .

ان الدولة العباسية تبنت رسميا المذهب الحنفي لذا فقد انتشر في المناطق التي شملها نفوذها بما في ذلك افريقية، وذلك عن طريق رجال الدولة وقادة الجند، ولاسيما منهم الامراء الاغالبة الذين ولوا الفقهاء الاحناف بعض الخطط الشرعية، سواء عن اقتناع او مجاملة للخلفاء العباسيين[63].

ومن المؤكد ان اهل افريقية، وبدخول هذين المذهبين الى بلادهم قد عايشوا هذه الخلافات نتيجة لاتصالهم بالشرق عن طريق الرحلة بل انهم ساهموا على ما يبدوا في اذكائها نتيجة لتوفر عوامل خاصة بإفريقية زادت في حدة الصراع والخلاف بين المدرستين، فقد أشار سعد غراب الى عاملين خاصين بإفريقية، ويتعلق الأول بتبني بعض الحنفية لبعض الأفكار الاعتزالية، بينما رفض المالكية ذلك، مما اثر سلبا في العلاقة بين المجموعتين[64]، كما ذهب الى ان السبب الحقيقي للصراع بين الحنفية والمالكية ببلاد المغرب هي السياسة وحب الرئاسة[65]. فالملاحظ ان المصادر المالكية ومثلها المراجع تجعل من الحنفيين رجالا متكالبين على هذا المنصب–القضاء– بخلاف المالكيين الذين اظهروا في هذا الشأن تورعا وانقباضا، لكن عندما نحاول إعادة النظر في هذه المسالة نستنتج انه وجد علماء من المالكية تهافتوا هم كذلك على منصب القضاء ووجد بالمقابل علماء من اتجاهات ومذاهب مختلفة، وتورعوا عن ذلك، فأبو محرز القاضي الحنفي المعتزلي" ولاه الحكام الاغالبة خطة القضاء، وبذلك ساءت العلاقة بين علماء المالكية والامراء الاغالبة واتسمت العلاقة بالتوتر[66].

ولقد تم إحصاء بين ستة وثلاثين عالما حنفيا ورد ذكرهم عند الخشني وابن عذارى، أربعة منهم يقولون ببعض الأفكار الاعتزالية، وخاصة منها القول بخلق القران ، وهؤلاء هم أبو محرز مُحَمَّد بن عبد الله الكناني القاضي وابن جواد القاضي وابن حبيب السدري، ومُحَمَّد بن اسود المعروف بالصديني، اما بقيتهم فلم يقع تحديد اتجاههم العقدي باستثناء أربعة تمت تبرئتهم من ذلك مثل سليمان بن عمران ومُحَمَّد بن عثمان الخرساني (ت318هـ/930م)[67]ا، ما احمد بن ابي محرز الذي ولي القضاء بعده، فقد كان ورعا لم يحكم بحكم حتى مات"، وهو دليل على رفضهم لهذا المنصب، وقد عين سليمان بن عمران الحنفي سحنونا لولاية القضاء، كما رفض مُحَمَّد بن علي البجلي الشافعي هذا المنصب في عهد ابي العباس عبد الله هذا من ناحية . ورأينا من ناحية أخرى ان علي بن زياد رفض خطة القضاء كما رفضها الاندلسي يحي بن يحي الليثي[68]. بينما قبلها في الأخير سحنون دون اكراه على ذلك مما جعل أحد تلامذته الاندلسيين يعاتبه على ذلك قائلا: "انا لله وانا اليه راجعون وددنا انا رأيناك اليوم على اعواد نعشك ولم نرك في هذا المجلس قاعدا" يعني مجلس القضاء، اما ابنه مُحَمَّد فقد رشحه علماء المالكية لهذه الخطة بعد وفاة ابيه، الا ان الأمير الاغلبي قدم عليه سليمان بن عمران الحنفي[69].

والجدير بالذكر ان الصراع على المناصب بين المالكية والحنفية لم يقتصر على خطة القضاء، بل شمل أيضا خطة صاحب الصلاة والخطبة بجامع عقبة، فقد كان القاضي سحنون هو اول من عين" في الجامع اماما يصلي بالناس، وكان ذلك للأمراء" ويظهر ان سليمان بن عمران اثر ولايته القضاء بالقيروان عين رجلا من أصحابه في هذه الخطة وهو عبد الله بن ابي الحواجب الحنفي، خلفا لعبد الله بن طالب المالكي(ت275هـ/888م) وهنا يتدخل سحنون لدى احمد بن مُحَمَّد الحضرمي من رجال الأمير كي يخاطب الأمير في إعادة ابن طالب الى خطته، فيستجيب الأمير لذلك. وفي هذا هدم لما كان سحنون قد ادخله من اصلاح وهو تعيين صاحب الصلاة من طرف القاضي، ثم ارتقى ابن طالب في مرحلة لاحقة لخطة القضاء، إثر عزل سليمان بن عمران. لكن فيما بعد وعندما عزل ابن طالب عن القضاء في المرة الأولى لم

يخف علماء الحنفية استبشارهم بذلك حتى ان معمر بن منصور عندما بلغه هذا الخبر" كان بداره شبيه بالعرس فرحا"[70].

ويمكن ان نظيف سببا آخر لتفسير هذا الصراع ويتعلق الامر بوقوع هؤلاء العلماء سواء من المالكية او الحنفية في حبال السياسة اذ ان الامراء استغلوا اختلافاتهم وجعلوهم يتصارعون فيما بينهم، بغرض اضعافهم وجعلهم يطلبون من الامراء الحماية ومن هنا السيطرة عليهم، فقد امر الأمير الاغلبي أبو الغرانيق قاضيه ابن طالب بالنظر على سليمان بن عمران ولم يتورع ابن طالب في ذلك فاستخفى منه سليمان[71].

وبذلك تدخل العلاقات المالكية الحنفية منعرجا خطيرا ويصبح القضاء في العهد الاغلبي بالتناوب بين فقهاء الحنفية والمعتزلة من جهة و المالكية من جهة أخرى، ويقع بصفة آلية تقريبا امتحان القاضي المعزول من طرف القاضي المعين ومن هنا التعذيب والتنكيل رغم ان الرائد في هده الصفحة من تاريخ افريقية وهو سحنون بن سعيد اذ انه نكل بمن سبقه في خطة القضاء نعني ابن الجواد [72].

والى جانب هذين العاملين ذكر عبد العزيز المجدوب عوامل أخرى لتفسير هذا الخلاف بين المالكية والحنفية بإفريقية سماها" الأسباب الاصلية الأساسية" وذكر منها مسالة تحليل النبيذ لدى الحنفية" ونال فقهاء المالكية التعذيب والتشريد لرفضهم القول بها" ومسالة الربا او غض النظر عن التعامل به". وكان لهذه الجوانب الأثر السيء على الحياة الاجتماعية والاقتصادية[73].

اما بالنسبة للمناظرات بين المالكية والحنفية، فيظهر انها كانت كثيرة ومتنوعة المواضيع، وتتميز أحيانا بالصخب، غير انه عندما تعقد هذه المناظرات امام القاضي مثلا امام عبد الله بن طالب (ت275هـ/888م) او امام الأمير كإبراهيم بن احمد مثلا (261-289هـ/875-902م) فإنها تتميز بالاتزان والرصانة وتنتهي دائما بالتفوق المالكي وهو امر طبيعي، من ذلك ان المناظرة التي دارت في مجلس ابن طالب انتهت بتدخل هذا الأخير لفائدة المالكي، اذ قال له:" أجدت"[74].

وبعض تلك المناظرات تم بإشراف امراء الاغالبة منها المناظرة التي شارك فيها عبد الله بن ابي حسان، فقد زار عبد الله بن ابي حسان الأمير زيادة الله بن الاغلب فوجد عنده الفقيه الحنفي أبا محرز مُحَمَّد بن عبد الله والمالكي اسد بن الفرات يتناظران في موضوع تحريم النبيذ، يحلله أبا محرز وابن الفرات يحرمه وعندما دخل عبد الله بن ابي حسان طلب منه الأمير زيادة الله ان يقدم رايه أيضا ويشارك في المناظرة، فقدم رايه وادلته في تحريم النبيذ.

وفي مجلس مناظرة آخر عقد أيضا بإشراف الأمير زيادة الله تناظر الجعفري والعنبري في موضوع خلق القرآن، العنبري يقول بخلقه والجعفري يرفضه، وعندما انظم ابن ابي حسان الى المجلس طلب الجعفري مساعدته، فتولى عبد الله بن ابي حسان مناظرة العنبري، وكانت كفة ابن ابي حسان هي الأرجح في المناظرة ولذلك أشار العنبري الى تأييد الأمير زيادة الله لموضوع خلق القرآن، وقال لعبد الله بن ابي حسان وللجعفري بأن الأمير بجانبه ولابي العباس عبد الله بن طالب مناظرة مع الفقيه الحنفي ابن عبدون [75].

وهناك مظاهر أخرى اقل خطورة، ومنها تبادل الشتائم ومنع المخالفين من حضور دروس بعض العلماء، وكذلك المناظرة والتأليف من ذلك ان رجلا من العراقيين أي من الحنفية كان أغراه أصحابه كي يشتم ابن سحنون(ت256هـ/870م) سرا وعلانية إذا وجده مع الناس" بينما منع يحي بن عمر (ت289هـ/901م) الذي كان شديدا على العراقيين، أحد الحنفيين من حضور درسه" [76].

واما بالنسبة للتأليف، فوصلتنا بعض عناوين كتب ألفها علماء المالكية لمناقضة الحنفية، ومن ذلك كتاب الرد على الشافعي وعلى اهل العراق لمحمد بن سحنون، وكتاب في تحريم المسكر، وكتاب في تحريم النبيذ لنفس المؤلف، وافراد النبيذ بكتاب لدى ابن سحنون لهو دليل واضح على أن هذه المسألة شدت انتباه المالكية بإفريقية، بما انهم يحرمون المسكر كله، بينما يحلل الحنفية بعضا من أنواعه، دون أن يؤدي هذا الخلاف الى التعذيب والاضطهاد كما ذهب الى ذلك عبد العزيز المجدوب [77].

5. خاتمة:

ومما سبق نستنتج ان علماء المالكية هم بشر وليسوا ملائكة مطهرين كما تريد أن توهمنا بذلك بعض كتب الطبقات مثلهم في ذلك مثل الحنفيين، وإذا قبلنا بهذا يمكن أن نستنتج كذلك انه صراع فعلي بين المالكية والحنفية على خطة القضاء والامامة والافتاء، وقد بدأ هذا النزاع مباشرة بعد وفاة سحنون ومن هنا احتدم الصراع بين الطرفين وربما قد ينعكس هذا الصراع حتى على نظرة العامة الى العلماء سواء المالكية او الحنفية.

ونستطيع أن نخلص في النهاية الى ان المذهب المالكي ببلاد المغرب لم ينتشر بسهولة كما يتصور البعض، بل كان نتيجة لجهود ونزاعات مريرة مع مختلف الفرق والمذاهب وضرب علماءه أروع الامثال في سبيل الدفاع والانتصار للمذهب حتى انحصرت هذه المذاهب وصار المذهب المالكي خلال القرن الثالث الهجري والتاسع الميلادي المذهب السائد في ربوع المغرب.

6. الهوامش

[1] هو مالك بن أنس، تربى في المدينة، واشتهر بأنه حجة في الحديث، فعرف بإمام أهل الحديث وتوفيّ 179هـ/795م. ومن أهم مؤلفاته الموطأ الذي نقله عنه إلى بلاد المغرب عَلِيُّ بن زياد التونسي، والمدونة؛ وتشتمل على مجموعة من المسائل، تبلغ نحو ستة وثلاثين ألف مسألة، ونقلها أسد بن الفرات إلى المغرب. السيوطي، طبقات الحفاظ، تح-علي مُحَمَّد عمر، مطبعة الاستقلال الكبير، القاهرة 1973م، ص 89، عبد المنعم الحنفي، موسوعة الفرق، دار الرشد، القاهرة، 1993م، ص 337، اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، تح عبد الله الجيودي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1984م ج1، ص 377 -مُحَمَّد مخلوف، شجرة النور الزكية، دار الكتاب العربي، بيروت ،1394هـ، ص 27.

[2] وتوفي بقرطبة سنة 234هـ مع العلم ان رواية يحي بن يحي التي فرضها السلطان ليست رواية جيدة للموطأ، بل أفضل رواة الموطأ هم: القعنبي ثم معن ثم ابن وهب وعبد الله بن يوسف ثم مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، وتمتاز رواية ابن وهب بانه أقدم من روى عن مالك، وتمتاز رواية مُحَمَّد بن الحسن بذكرها للأقوال الفقهية لمالك ومناقشتها من وجهة نظر الاحناف، اما رواية يحي بن يحي الليثي فقد اشتهرت لأنه آخر من روى عن مالك وفيها الكثير من الآراء الفقهية لمالك، لكن فيها أخطاء كثيرة بلغت ثلاثمائة خطأ.

[3] اما عن السبب الذي دعا امير الاندلس الى فرض هذا المذهب وتبنيه، فيعود الى ان مالكا سال بعض طلبته الاندلسيين عن امير الاندلس، فوصف له سيرته، فأعجبت مالكا فقال الاندلسي: "نسأل الله ان يزين حرمنا بملككم" فبلغ هذا امير الاندلس، فحمل الناس على مذهب الامام مالك وترك مذهب الامام

الاوزاعي، المقري أحمد بن مُحَمَّد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تح، إحسان عباس، دار صادر-بيروت -لبنان، ط1، 1997، ج3، ص230، خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، دار الكتاب الجديد المتحدة -بيروت، ط1، 2000 م، ص111.

[4] عبد الهادي حميتو، قراءة الامام نافع عند المغاربة من رواية ابي سعيد ورش، مقوماتها البنائية ومدارسها الادائية الى نهاية ق 10هـ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية ، 2003، ج1، ص 168.

[5] نفسه، ج1، 179.

[6] وهم: أبو عبد الرحمن بن يزيد المعافري الإفريقي، وأبو مسعود سعيد بن مسعود التجيبي، وإسماعيل بن عبيد الأنصاري، وأبو الجهم عبد الرحمن بن رافع التنوخي، وأبو سعيد جعشل بن هاعان بن عمير الرعيني، وإسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي، وحيان بن أبي جبلة القرشي، وعبد الله بن المغيرة بن أبي يرده الكناني، ووهب بن حبي المعافري، وأطلق بن جابان الفارسي. ابن وردان، تاريخ مملكة الأغالبة، تح مُحَمَّد زينهم، وآخرون، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة 1988م، ص 26.

[7] أبو العرب تميم، طبقات علماء إفريقية وتونس، تح علي الشابي وآخرون، الدار التونسية للنشر، ط2، تونس 1985م ص 13، المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية، تح مُحَمَّد العروسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان 1983م ج1 ص 100، محمود إسماعيل، مغربيات دراسات جديدة، مطبعة فضالة، المغرب، 1977م، ص 57.

[8] حسن علي حسن، تاريخ المغرب العربي، مكتبة الشباب، ط1، القاهرة، ص307، السيد مُحَمَّد، الأثر السياسي والحضاري للمالكية، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة القاهرة، 1981م، ص 39.

[9] أبو العرب تميم، نفسه، ص 13، عبد الفتاح الغنيمي، موسوعة المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994م، مج1، ج2 ص 220-221، مُحَمَّد بركات البيلي، الخلافات المذهبية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يوليو 1996م، ج6، ص 192 -مُحَمَّد فهمي، المراكز السنية في المغرب، رسالة ماجستير، مخطوطة، جامعة طنطا، 1992 م، ص 23-24.

[10] ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، تح، خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط1، 1988 م، ص598، حسن أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في إفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة،1963م، ج1، ص 168، حسن علي حسن، الحياة الدينية في المغرب، دار النمر للطباعة، القاهرة 1985م ص 104 -مُحَمَّد

الطالبي، العلاقات بين إفريقية والأندلس، مجلة الكراسات التونسية، تونس 1969م العدد من 21 -24، ص 39.

[11] ابن خلدون، نفسه، ص568.

[12] أصله من العجم، ولد في طرابلس، ثم انتقل إلى تونس، فعاش وسكن بها، وكان "ثقة موثوقًا، متعبدًا بارعًا في الفقه"، وهو من خيار أهل إفريقية، توفي سنة 183هـ/807م. عياض القاضي، تراجم أغلبية مستخرجة من معجم القاضي عياض، تح، مُحَمَّد الطالبي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1968م، صص 21-23.

[13] عبد المرضي مُحَمَّد، العلاقات بين المغرب والأندلس، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة القاهرة، 1989، ص 313.

[14] عياض القاضي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تح، عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة –المحمدية، المغرب، ط1، 1970 م، ج3، ص80، مُحَمَّد مسعود جبران، علي بن زياد الطرابلسي ودوره في نشر المذهب المالكي في ق2هـ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ط1، 2010، ص124.

[15] أسَّسَ هذا المذهب الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت وهو من أصل فارسي ولد بالكوفة سنة (80هـ/699م)، وتوفي سنة (150هـ/767م). القرشي الحنفي، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، تح عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، دار اهجر للطباعة والنشر، ط3، القاهرة، 1993م، ج1، ص 49، مُحَمَّد البلتاجي، مناهج التشريع الإسلامي، (مطابع نجد، الرياض، 1977م، ص 261.

[16] الأصطخري، المسالك والممالك، تح، مُحَمَّد جابر عبد العال وآخرون، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2004م، ص 37.

[17] وقال ابن عاصم، والامام مالك يرى أن القران كلام الله وانه غير مخلوق ولذلك قال:" القرآن كلام الله، وكلام الله من الله وليس من الله شيء. القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج1، ص174، وقال أيضا:" من قال القرآن مخلوق فهو كافر"، الشعلان عبد الرحمن بن عبد الله، أصول فقه الامام مالك وادلته النقلية، الإدارة العامة للثقافة والنشر، م ع السعودية، الرياض، 1424هـ، ج1صص351، 354،

[18] الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف، المنتقى، من شرح موطأ الامام مالك، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1332هـ، ج2، ص66،

[19] ابن العربي أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله، أحكام القرآن، مراجعة وتخريج وتعليق، مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003، ق3، ص1560.

[20] الشعلان، نفسه ج1، ص380.

[21] نفسه ج2، صص617-618،

[22] نفسه ج2، ص623،

[23] نفسه ج2، ص632،

[24] نفسه ج2، ص1002، اما عن حجيته فقد اتفق الصدر الأول على حجية الاجماع، حتى جاء النظام فكان اول من صرح برد الاجماع، ثم تبعه بعد ذلك طوائف من الشيعة والخوارج.

[25] القاضي عياض، ترتيب المدارك، نفسه، ح1، صص72-73.

[26] الشعلان، ج2، ص1011.

[27] نفسه، ج2، 1043.

[28] توفي سنة 136هـ وقيل سنة 142هـ، وربيعة صاحب رأي مشهور به حتى صار جزءا من اسمه، وقد تألم سعيد بن المسيب-شيخ فقهاء اهل الحديث في المدينة-من ربيعة الرأي لما اعترض برأيه على السنة في دية الأصابع، فقال سعيد:" أعراقي أنت؟ -لشهرة أهل العراق بالرأي-إنها السنة". ابن رشد أبو الوليد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، 2004 م، ج4، ص 209.

[29] الغزي المصري، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تح، عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، مطابع الأهرام، القاهرة، 1970م، ج1 ص7.

[30] نريمان عبد الكريم أحمد، مجتمع افريقية في عصر الولاة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،2000، ص 308.

[31] المقدسي مُحَمَّد بن احمد، أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، تعليق، مُحَمَّد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002، ص191، الهنتاتي نجم الدين، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي حتى منتصف ق5هـ، منشورات تبر الزمان، تونس، 2004، ص114.

[32] الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح جعفر الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م، ج1، ص 137.

[33] المقدسي، نفسه ، ص 190.

[34] الناصري، نفسه، ج1 ص 40، نجم الدين الهنتاني، تطور المذهب الحنفي، مجلة التاريخ العربي، المغرب، 2000م، ص 314.

[35] المجدوب عبد العزيز، الصراع المذهبي، تقديم، علي الشابي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975م، ص 65.

[36] M. Vonderheyden, La Berbérie orientale sous les Banu'l Arlab 800-909, Paris, 1927, p. 244.

[37] المجدوب، نفسه، ص 65.

[38] الهنتاتي، المذهب المالكي، نفسه، ص115.

[39] الهنتاتي، نفس المرجع والصفحة.

[40] ابن حزم أبو مُحَّد علي، مجموع رسائل ابن حزم الأندلسي، تح، إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 2، 1987، ج2، ص229.

[41] M. Vonderheyden, ibid, p.140.

[42] هند شلبي، "القراءات بإفريقية"، الدار العربية للكتاب ، ليبيا-تونس، 1983، ص.213.

[43] شلبي مُحَّد مصطفى، المدخل الى الفقه الإسلامي، تعريفه وتاريخه ومذاهبه، الدار الجامعية، بيروت، ط10، 1985، ص172.

[44] شلبي مُحَّد ، نفسه، صص172، 173.

[45] شلبي مُحَّد، نفسه، ص 175.

[46] الهنتاتي، المذهب المالكي، نفسه، ص 125.

[47] عبد الله بن أحمد، السنة، تح، مُحَّد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط1، 1986 م، ج1، ص223.

[48] ابن عبد البر بن يوسف النمري القرطبي، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 149، وجامع بيان العلم ،ج 2 ، ص 148-149. سعدي بن مهدي الهاشمي، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1982م، ج1، ص 35.

[49] وبعد أن نجح المنصور في اخماد ثورة " النفس الزكية" قام واليه بضرب مالك بسبب فتواه للناس اثناء الثورة، ببطلان طلاق المكره، وكان المنصور قد أخذ البيعة على الناس لنفسه، بالإكراه وحلف الناس بالطلاق ان

نكثوا، ففهم والي المدينة جعفر بن سليمان عم المنصور العباسي فتوى مالك على انها تحريض على نقض عهدهم، فأمر بضربه بالسياط، مما أثار سخط الناس على الخليفة، فلما بلغ هذا المنصور خاف عواقب هذا الامر ، فادعى أن ضرب مالك لم يكن بأمره، وبعد ان قام بإخماد ثورة اهل المدينة رأى أن يتودد اليهم بالتقرب من مالك، فلما ورد المدينة رحب بمالك وادناه وأجلسه اليه، وعرض عليه اجبار عامة المسلمين في كل البلاد على اعتناق مذهبه وقد قال المنصور للإمام مالك :"ضع للناس كتابا أحملهم عليه" فقال مالك" ان الناس تفرقوا في البلاد فأفتى كل مصر بما رأى، فلأهل المدينة قول، ولأهل العراق قول تعدوا فيه طورهم،" فقال الخليفة المنصور:" أما أهل العراق فلا أقبل منهم صرفا ولا عدلا" فالعلم علم أهل المدينة" فقال مالك:" إن اهل العراق لا يرضون علمنا" فقال المنصور:" يضرب عليه عامتهم بالسيف، وتقطع عليه ظهورهم بالسياط" فصنف مالك كتابه" الموطأ" . عياض، ترتيب المدارك، نفسه، ج2، ص 71.

[50] M. Vonderheyden, ibid, p. 244.

[51] عياض القاضي أبو الفضل، تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تحقيق، مُحَمَّد الطالبي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1968، ص 183، ص 268.

[52] عبد القادر القرشي، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، كراتشي، مير مُحَمَّد، كتب خانة، ج 1 ص563.

[53] الشيرازي ابو إسحاق، طبقات الفقهاء، تح خليل الميس، بيروت، دار القلم، ص 156.

[54] ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق، دائرة المعارف النظامية بالهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط2، 1971م، ج 1، ص 458.

[55] المقدسي، نفسه، ص190.

[56] أبو العرب تميم، نفسه، ص113.

[57] الهنتاتي، المذهب المالكيي، نفسه، ص122.

[58] نفسه، ص122.

[59] المالكي، رياض النفوس،نفسه، ج1، ص374.

[60] عياض، تراجم أغلبية، نفسه، ص420.

[61] الهنتاتي، المذهب المالكي، نفسه، ص123.

[62] المشهداني علياء هاشم، فقهاء المالكية، دراسة في علاقاتهم العلمية في الاندلس والمعرب حتى منتصف ق6هـ، أطروحة دكتوراه مخطوطة، مجلس كلية التربية، جامعة الموصل، 2002م، صص 138-139.

63 كعوان حفيظ، أثر فقهاء المالكية الاجتماعي والثقافي بافريقية من ق2 الى ق5هـ، مذكرة ماجستير مخطوطة، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص109.

64 الهنتاتي، نفسه، ص 115.

65 المجدوب، نفسه، صص 66-74.

66 الهنتاتي، نفسه، ص 117.

67 الهنتاتي، نفسه، ص 117.

68 النباهي، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تح، ليفي بروفنسال، القاهرة، 1948، صص 14-15، أبو العرب، طبقات علماء إفريقية، نفسه، ص 167.

69 الهنتاتي، نفسه، ص 118.

70 الخشني مُحَمَّد بن الحارث، طبقات علماء افريقية، تقديم وتحقيق وتعليق، مُحَمَّد زينهم مُحَمَّد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ، ط1، 1993، ص 89.

71 الخشني، نفس المصدر والصفحة، عياض، تراجم أغلبية، نفسه، ص 210.

72 الهنتاتي، المذهب المالكي، نفسه، ص 119.

73 المجدوب، نفسه، صص 66-74،

74 الهنتاتي، المذهب المالكي، نفسه، ص 121.

75 المشهداني، نفسه، ص 139.

76 عياض، تراجم أغلبية، نفسه، ص 183، ص 268.

77 الهنتاتي،المذهب المالكي، نفسه، ص 121.